

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، ياسر الشبلي

بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣ رفع مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٢/١٦٠٦) فصل ٢٠١٣/٤/٣٠ على محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها والقاضي :-

عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهمه بجناية القتل القصد خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها وضع الجريمة بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة والرسوم وعملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات وضعها بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة لها مدة التوقيف .

قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه والوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

وبتاريخ ٢٠١٣/٥/١٩ وبكتابه رقم (٧٣٩/٢٠١٣/٤/٢) قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها بطلب تأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم (٢٠١٢/١٢٢٥) تاريخ ٢٠١٢/١١/٤ .

أحالت المتهممة
إلى محكمة الجنايات الكبرى لتحاكم عن
جرم :-

جناية القتل بحدود المادة (٣٢٦) عقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وفق ما هو وارد في محاضرها وبعد سماعها للبيانات المقدمة فيها أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ اعتنقت بموجبه الواقعة الجرمية التالية :-

إنه وخلال عام ٢٠٠٧ تم عقد قران المتهممة على زوجها المدعو
وقبل زفافهما وانتقال المتهممة إلى بيت الزوجية تمت معاشرة جنسية بينها وبين المدعو
ونتج عن هذه المعاشرة حمل قبل الزفاف ، وبعد زفافهما بحوالي شهرين أنجبت
المتهممة الطفلة المغدورة . في المستشفى وأخفت هي وزوجها أمر إنجابها عن ذويهما
حتى لا يفتضح أمرهم بأن الحمل حصل قبل الزفاف ، وكانت الطفلة وعند ولادتها تعاني
من بعض المشاكل الصحية كنقص الأوكسجين وتم وضعها في الخداج لفترة معينة وبعد ذلك
عرض زوج المتهممة المدعو على صديقه وجاره أن يأخذ الطفلة
لمنزله لتعيش عنده فترة من الوقت حتى لا يعلم أهله وأهل المتهممة بموضوع الولادة ، وبالفعل
أقامت الطفلة في منزل المدعو وزوجته المدعوة ، اللذان قاما
بتربية الطفلة منذ عام ٢٠٠٨ ، وكانت المتهممة تزور ابنتها الطفلة زيارات قليلة في
منزل المدعو ، وكان يتم في بعض الأحيان إرسال الطفلة لمنزل والديها حين مغادرة
المدعو وزوجته المنزل ، وفي حوالي الساعة السابعة من مساء يوم
٢٠١٢/٧/١٩ اتصلت المدعوة بالمتهممة وأخبرتها بأنها سترسل لها ابنتها

الطفلة كونهم سيغادرون المنزل فتذرعت المتهمه بأن الطفلة لا تتقبلها وتظل تبكي ثم وافقت المتهمه على ذلك ، وبالفعل قام المدعو ابن المدعوة بإرسال الطفلة لمنزل والدتها المتهمه وخلال ذلك قامت بإدخالها إلى الحمام ووضعها بداخل (الشور) وخلال ذلك قررت قتلها للتخلص منها حتى لا يعلم أحد من ذويها بأنها حملت بها قبل الزفاف فقامت بخنقها بأن أمسكتها من رقبتها وضغطت بواسطة يديها على رقبتها حتى فارقت الحياة ثم نقلتها إلى غرفة وقامت بمدّها على فرشاة وبعد ذلك حضر زوج المتهمه فأخبرته بأن الطفلة متعبة وكان الزبد يخرج من فمها فقام زوجها والمدعو بإسعادها للمستشفى فوصلت متوفاة ولوحظ وجود كدمات على رقبة المغدورة ، فتم التحقيق مع المتهمه التي اعترفت بالجرم ، وبتشريح جثة المغدورة فقد تبين أنها مصابة بسحجات على الجانب الأيسر والأيمن من العنق وبتكدم وتورم في منطقة الخد الأيسر والأيمن من الوجه ووجود بقع نزفية على الوجه والعنق ، وان الصفة التشريحية دلت على وجود تكدم يحيط بالقرن الأيسر للغضروف الدرقي وبقع نزفية على لسان المزمار ناتج عن الضغط على العنق وعلل سبب الوفاة بالاختناق اليدوي.

وبتطبيق القانون على وقائع هذه القضية ، توصلت المحكمة أن فعل المتهمه المتمثل بقيامها بخنق ابنتها الطفلة المغدورة البالغة من العمر أربع سنوات وذلك بالضغط على عنقها بكلتا يديها واستمرارها بالضغط حتى فارقت المغدورة الحياة وذلك بدافع أن تتخلص المتهمه من المغدورة التي حملت بها من زوجها قبل الزفاف وأخفت موضوع إنجابها عن أهلها ، هذا الفعل من جانب المتهمه ، إنما يشكل سائر أركان جرم القتل القصد ، حيث توافرت كافة أركان هذا الجرم ، فتوافر الركن المادي بعناصره الثلاثة من سلوك مادي تمثل بقيام المتهمه بالضغط بواسطة يديها على عنق المغدورة ومن نتيجة تمثلت بوفاة المغدورة ومن علاقة سببية بين السلوك والنتيجة ، إذ حصلت الوفاة بسبب الضغط على العنق وارتبط السبب بالمسبب ، كما وقع الفعل على إنسان حي على قيد الحياة .

كما توافر الركن المعنوي لجرم القتل المقصود من حيث تجاه إرادة المتهمه إلى ارتكاب الجرم على النحو المعرف قانوناً مع علمها بأنه محظور عليها إتيانه .

كما ثبت تجاه نية المتهمه إلى إزهاق روح المغدورة وإنهاء حياتها الأدمية ، وبما أن النية تعد من الأمور الباطنية التي يضمورها الجاني في نفسه وتستظهرها المحكمة من ظروف

القضية ومجرياتها ومن الظروف السابقة والمعاصرة للفعل ، فإن المحكمة تستظهر من كل ذلك إن نية المتهمه اتجهت لإزهاق روح المغدورة بدليل قيامها بالضغط على عنق المغدورة بواسطة يديها واستمرارها بالضغط حتى فارقت المغدورة الحياة وذلك حتى تتخلص منها لإخفاء أمر إنجابها عن أهلها .

وعليه ، فإن فعل المتهمه والحالة هذه جاء مستكملاً لكافة أركان جنائية القتل قصداً طبقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات مما يتوجب معه تجريمها بهذا الجرم .

وعلى ضوء ذلك قررت المحكمة ما يلي :-

عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمه
بجنائية القتل قصداً طبقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٣٢٦ من قانون
العقوبات وضع المجرمة
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشرين
سنة والرسوم .

ولإسقاط الحق الشخصي من قبل والد المغدورة مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة
التقديرية قررت وعملاً بالمادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة المحكوم بها على
المجرمة إلى النصف لتصبح العقوبة المحكومة بها هي الوضع في الأشغال الشاقة
المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة لها مدة التوقيف من ٢٠١٢/٧/٢٠ وتضمنها
نفقات المحاكمة .

وفي ذلك نجد بأن محكمة الجنايات الكبرى وبما لها من صلاحية في وزن البينة
وتقديرها بمقتضى المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد توصلت إلى أن ما
قامت به المحكوم عليها
بخنق ابنتها الطفلة المغدورة البالغة
من العمر أربع سنوات وذلك بالضغط على عنقها بكنتا يديها واستمرارها بالضغط حتى فارقت
الحياة بدافع التخلص من المغدورة التي حملت بها من قبل زوجها قبل الزفاف وأخفت موضوع
إنجابها عن أهلها إنما يشكل سائر أركان وعناصر جرم القتل القصد بحدود المادة (٣٢٦) من
قانون العقوبات .

وقد ناقشت أدلة الدعوى مناقشة سليمة وصحيحة وأشارت لمقتطفات منها واستخلصت منها ما توصلت إليه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً .

ومحکمتنا وبما لها من صلاحية قانونية بنظر هذه الدعوى موضوعاً وفق أحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإنها تقر المحكمة المذكورة على ما توصلت إليه كما تقرها بقرار التجريم والحكم الصادر عنها .

وحيث إن الحكم المميز جاء مستوفياً لمقوماته القانونية ومحمولاً على أسبابه ومستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً وإنه صادر عن محكمة مختصة ذات ولاية لمثل هذا النوع من الجرائم وإنه لا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه والوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية وبأن العقوبة ضمن حدها القانوني مما يتعين تأييده .

لهذا نقرر تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٧/٣ م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ . ع